

برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يوافق على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر المشروعات الحكومية



(عرب سات) ومن تراه الهيئة مناسبة في هذا الشأن، والتنسيق أيضاً مع الجهات المختصة.

٢- الالتزام بما تقضي به الأحكام المنصوص عليها في نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢١/٩/٣هـ، وتعديلاته ولائحته التنفيذية، إلى حين صدور نظام الإعلام المرئي والمسموع والعمل بموجبه.

٣- التقيد بالضوابط واللوائح الصادرة بناءً على تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٢) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/١٦هـ.

تعيينات

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

• تعيين عزام بن عبد الكريم بن عبدالله القين، على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

• تعيين صالح بن عبدالله بن محمد العرابي، على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية)، بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة العاصمة المقدسة.

• تعيين منير بن سعود بن منير العتيبي، على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية)، بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

• تعيين صالح بن عبدالله بن علي العمري، على وظيفة (مدير أعمال لجنة)، بالمرتبة الخامسة عشرة بأمانة العامة لمجلس الوزراء.

• تعيين محمد بن إبراهيم بن محمد الشثري، على وظيفة (مدير عام مكتب الأمين العام)، بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة العامة لمجلس الوزراء.

موضوعات عامة

إضافة إلى ما سبق، ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية للمؤسسة العامة للتقاعد، وهيئة الري والصرف بالأحساء، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.

المجلس يوافق على قيام الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع باتخاذ ما يلزم لإنشاء منصة لإرسال القنوات الفضائية التي يملكها سعوديون من المملكة

إليها، وتقويم مدى إسهامها في معالجة عواقب تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية، واقترح ما قد تراه في هذا الشأن. كما وجه مجلس الوزراء كل جهة معنية بالترتيبات المشار إليها بأن تضع جدولاً زمنياً محدداً لتنفيذ المشروعات الخاصة بها، بداية ونهاية.

المؤسسة العامة لصوامع الغلال

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي (١٤٣٢/١٤٣٣هـ).

هيئة تنظيم الكهرباء

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي (١٤٣٢/١٤٣٣هـ).

تعديل فقرة

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣/٣) وتاريخ ١٤٣٤/٤/٢١هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (ج) من المادة (١٢) من اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية المعدلة، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٢٣/٤/١٤هـ لتكون بالنص الوارد في القرار.

منصة لإرسال القنوات الفضائية

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الثقافة والإعلام، قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع باتخاذ ما يلزم لإنشاء منصة لإرسال القنوات الفضائية - التي يملكها سعوديون - من المملكة، مع مراعاة عدد من الأمور من بينها ما يلي:

١- التنسيق مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية

الخير للبنان وشعبه.

وعبر المجلس عن تهنئته للأشقاء في الجمهورية اليمنية لنجاح المرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتدشين المرحلة الثانية، والتي تعد بشائر خير في طريق خروج اليمن من الأزمة والظروف الصعبة ونجاح متطلبات المرحلة الانتقالية، في ضوء محددات المبادرة الخليجية وأبنتها التنفيذية المزممة لتحقيق خروج آمن من الظروف الصعبة والأزمة التي أمت باليمن منذ مطلع العام ٢٠١١م. وأكد المجلس أن أمن واستقرار ووحدة اليمن أمر يهيم المملكة العربية السعودية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه أن المجلس تطرق إثر ذلك إلى جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، وواصل مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

المشروعات الحكومية المتعثرة

أولاً: بناءً على توجيه خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء أيده الله، بنقضي الأسباب التي تعوق تنفيذ بعض المشروعات التنموية وبحث الحلول الممكنة لها، وبعد الاطلاع على ما أوصت به اللجنة العامة لمجلس الوزراء في هذا الصدد، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولاً: الموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية والخدمية، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً: قيام الجهات الحكومية بالإسراع في وضع الآليات اللازمة التي تمكنها من الارتقاء بإدارة مشروعاتها بما يضمن إنجازها وفق البرامج الزمنية المحددة لها.

ثالثاً: على الجهات الحكومية رفع تقارير دورية (كل ستة أشهر) إلى اللجنة الدائمة المشكلة في الديوان الملكي لمتابعة ومراجعة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية، تتضمن بياناً بالمشروعات المعتمدة وإيضاح ما أنجز منها وما هو تحت التنفيذ وما لم ينفذ بعد، وما وجهها من عوائق والمقترحات المناسبة لمعالجتها، وعلى اللجنة الدائمة أنفة الذكر متابعة تنفيذ الترتيبات المشار

جدة - واس

رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ١ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ١٠ يونيو ٢٠١٣م، في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، اطّلع المجلس على تقرير عن مستجدات الأحداث على الساحة الدولية، وما يجري من اتصالات ولقاءات ومشاورات وجهود عربية ودولية بشأن عدد من القضايا والأزمات وتداعياتها على أمن واستقرار المنطقة.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تطرق في هذا الشأن إلى ما آلت إليه الأحداث في سوريا من تداعيات خطيرة وتصعيد لأعمال العنف واستخدام الآلة العسكرية لقصف المدن السورية وقتل المدنيين الأبرياء وتهجيرهم، إضافة إلى ما طالته الأزمة من تدمير للبنى التحتية واستنزاف لمقدرات الشعب السوري، واستنكر المجلس التدخل السافر لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية.

وأعرب المجلس عن تقدير المملكة العربية السعودية لمختلف الجهود العربية والدولية لإنهاء هذه الأزمة، مشدداً في هذا السياق على ما ورد في البيان الصادر عن أعمال الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية من إدانات لاستمرار أعمال العنف والقتل والجرائم التي ترتكب بحق أبناء الشعب السوري، والتدخل الأجنبي الذي جعل من الأراضي السورية ساحة للعنف والقتال، وما أكد عليه الاجتماع من ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية والنسيج الاجتماعي لسوريا وهيكل الدولة والمؤسسات الوطنية، وتشكيل حكومة انتقالية لفترة زمنية محددة متفق عليها تمهيداً لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

ودعا المجلس إلى التجاوب مع النداءات الدولية التي تناشد بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين داخل الأراضي السورية والنازحين والمهجّرين، محذراً من تردي الأوضاع في سوريا، ومطالباً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الإنسانية والعمل على إيصال المساعدات الغذائية والطبية لجميع المتضررين والمنكوبين.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء أعرب عن اهتمام المملكة وقلقها تجاه الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة طرابلس اللبنانية، مجدداً مناقشة المملكة جميع الأطراف المعنية التصرف بحكمة وعدم الانسياق وراء الدعوات التي لا تريد